

السايه زكاه بقول في الغنم السايه زكاة ومنه ان يكون
 خرج خروج حادثة خاصة بالذكور كما لو قيل يحضرون النبي
 على اسه عليه لم يكن يخرج سايه فقال فهناك زكاه فان القصد بيان
 الحكر لا النبي عباداه **والله** ان تقول كيف جعلوا هذا السيب
 فريضة صارفة عن اعمال المفهوم ولم يجعلوه صارفا عن اعمال
 العام بل قد موافقته لللفظ على السبب ويتفقد بيان يكون
 طاقا له فملا جري فيه خلاف الغنم بعموم اللفظ او خصوص
 السبب ثم رايته **صاحب** السورة حكى عن القاضي اي يعارض
 اصحابهم فيه احتياط في لفظ الفارق ان دلالة المفهوم ضعيفة
 بخلاف اللفظ العام ومنه ان يكون المنطوق خرج لفظه
 جملة من المخاطب كحصر السكوت عنه فان خرج لذكر كما
 لو علم شخص ان في المخطوفة زكاه ولم يعلمها في السايه
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم في السايه زكاة فلام مفهوم له لان
 التخصيص حينئذ لازمة جمل المخاطب لا لفظي الحكر عاقله
 وقوله او غير ما يقتضي التخصيص بالذكر اي تخصيص حكم
 المنطوق بالذكر من التوايد الثامنة التي لا يحتاج معها الى تقدير
 اخرى **ويجوز** ما سبق ان يقول بشرطه ان لا يظهر التخصيص
 المنطوق بالذكر فايد غير في الحكر عن السكوت عنه
 وعليه فنص في المنهاج لكن المصنف تابع من الحاح في سرد

الصور

الصور **ولا يمنع** قياس السكوت بالمنطوق بل قيل بجمعه
 المعروض وقيل لا يعمه اجزاء الضمير في قوله لا يمنع عايد
 مما يقتضي التخصيص والمعنى ان شرطه ان لا يكون هناك
 شيء من الاسباب التي تخص القيد بالذكر ولا يمنع ان يقاس
 السكوت على المنطوق ويجوز عوده على التخصيص بالذكر والمعنى
 ولا يمنع التخصيص والحالة هذه بالذكر ان يلحق السكوت بالمنطوق
 اذا افترق القياس الكافة والغرض من هذا مسئلة حسنة وهي
 انما هي لا تجعل القيد مخصوصا فعل بقول ان ما وراي **ويجوز**
 القيد كالمعلوفة في قولنا الغنم السايه داخل في عموم قولنا
 الغنم وان وجود لفظ السايه كالمعدوم اذ لا ينافيه في منع
 المعلوفه من الدخول تحت عموم لفظ الغنم لا بقوله انه منع
 دخوله تحت العموم وفي مسكوت عنه كما كان الا المفهوم
 ينفيه ولا لفظ يقتضيه **والخيار** الثاني وان عي بعضهم فيه
 الاجماع وهو قضية قول من الحاح في اتم المسله **واجب**
 بان ذلك نوع العموم ولا قال به وقال بعضهم بالاول واليه
 اشار المصنف بقوله بل قيل بجمعه المعروض واشار بقوله اجماعا
 الى ان هذا القول قد ادعى قيام الاجماع عليه فيكون ما وراه
 حارقا للاجماع ولا ينافي في قوله وقيل لا يعمه اجماع الا التنبه
 على ذلك والافتقار قوله ولا يمنع قياس السكوت بالمنطوق مما يقيم

قوله

ذلك